معضِّدات القطاع النحويّ في البحر المحيط لأبي حيَّان (سورة البقرة نموذجًا)

د. محمد حسام عبد التواب عبد المجيدعبد الرحيم
مدرس بقسم اللغة العربية – كلية الأداب– جامعة بني سويف
أستاذ مساعد بجامعة الجوف– المملكة العربية السعودية

ملخَّص:

يهدف هذا البحث إلى سبر أغوار ظاهرة التعضيد في القطاع النحويّ، في أحد مصادر التفسير اللغويّ، وهو البحر المحيط لأبي حيَّان؛ إذ يعجُّ بطائفة من المعضِّدات، التي وردت في أثناء سرد التوجيهات النحويَّة؛ معضِّدة ومساندة ومدعِّمة ومؤكِّدة ومؤيِّدة ومعزِّزة ومقوِّية.

وقد تعدَّدت مصادر التعضيد في البحر المحيط وتنوَّعت، بين المعضِّدات أحاديَّة المصدر: (القرآن – القراءات – الشعر – النثر)، والمعضِّدات ثنائيَّة المصدر، والمعضِّدات متعدِّدة المصادر (ثلاثيَّة المصدر)، وفي ذلك كلِّه قد تتكافأ المصادر وقد يزيد أحدها عن الآخر.

الكلمات المفتاحية: المعضِّدات – التعضيد – معضِّد – القطاع النحويّ – التوجيه النحوي– البحر المحيط.

Abstract:

a study The phenomenon of This research aims to support in the grammatical sector, in one of the sources of linguistic interpretation, which is Bahr Almohet to Abu Hayyan; It is filled with a range with a range of supports, which were mentioned during the narration of grammatical analyses; Supportive, consolidating, affirming, reinforcing, strengthening and sociable.

is Bahr Almohet were The sources of support (the Qur'an numerous and varied, between single-source - Qeraat - poetry - prose), two sources, and multi-source of supports.

مقدِّمة:

ترتبط ظاهرة التعضيد ارتباطًا وثيقًا بقضية الشاهد النحوي، التي بنيت عليها القاعدة النحويَّة؛ فشغلت العلماء قديمًا وحديثًا؛ وورغم ما بين هذه القضية وظاهرة التعضيد من صلات ووشائج قربى؛ فالبحث الحالي لا يخوض غمار قضية الشاهد؛ إنَّما يسبر أغوار ظاهرة التعضيد، من خلال الاعتماد على **المنهج الوصفي** في بحث معضِّدات القطاع النحويّ في البحر المحيط لأبي حيَّان.

ويقصد **بالمعضِّدات:** المصادر التي جيء بها، لا من أجل الاستشهاد والتقعيد؛ إنَّما من أجل المساندة والتأكيد والتدعيم والتعزيز والتقوية والتقرير وزيادة البيان والتوضيح والاستئناس والتأييد. وثمَّة فروق بين المستوى الأوَّل (شواهد التقعيد)، والمستوى الثاني الذي يكمن في معضِّدات التأكيد والتأييد.

وقد تنوَّعت مصادر تعضيد القطاع النحويّ في البحر المحيط وتعدَّدت؛ إذ قام منهجه على الاستناد إلى المعضِّدات القرآنيَّة، والقرائيَّة، والشعريَّة، والنثريَّة، وجاءت هذه المعضِّدات أحاديَّة المصدر في مواضع: (القرآن – القراءات – الشعر – النثر)، وثنائيَّة المصدر في مواضع ثانية، ومتعدِّدة المصادر في مواضع أخرى؛ ومن ثمَّ قسَّمت هذا البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأوَّل: المعضدات أحاديَّة المصدر، وجاء في أربعة محاور، هي:

أولاً: التعضيد القرآنيّ. ثانيًا: التعضيد القرائيّ.

ثالثًا: التعضيد الشعريّ. رابعًا: التعضيد النثريّ.

المبحث الثاني: المعضدات ثنائيَّة المصدر، وجاء في ثلاثة محاور، هي:

أولاً: التعضيد بالقرآن والقراءات.

ثانيًا: التعضيد بالقرآن والحديث النبويّ.

ثالثًا: التعضيد بالقرآن والشعر.

المبحث الثالث: المعضدات متعدِدة المصادر (الثلاثي): (بالقرآن والشعر والنثر).

المبحث الأوَّل: المعضِّدات أحاديَّة المصدر

عجَّ تفسير البحر المحيط بطائفة من المعضِّدات أحاديَّة المصدر، كان لها دور في توطيد أركان التوجيهات النحويَّة، وقد تعدَّدت هذه المعضِّدات وتنوَّعت، ويمكن حصرها فيما يلي: (القرآن الكريم – القراءات القرآنية – الشعر العربي – النثر العربي).

وهنا ينبغي للباحث أن يبيِّن أنَّ السماع يعنى به: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته؛ فشمل القرآن الكريم كلام الله تعالى، والحديث الشريف كلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب نظمه ونثره، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظمًا ونثرًا.[1]

وتلتقي ظاهرة التعضيد مع مصطلحي: الاستشهاد، والتمثيل؛ وقد فرَّق الدكتور محمد عيد بين ما يندرج تحت (الاستشهاد والاحتجاج)، وما يندرج تحت (التمثيل)؛ فذلك يعود إلى نوع النصّ ومن أنتجه، فإذا كان النصُّ من النوع الذي يعدُّ أساسًا للقواعد شعرًا كان أو نثرًا، منسوبًا إلى شاعر موثق به في عصر الاستشهاد أو إلى قبيلة من القبائل التي وثّقت لغاتها فهو من (الاستشهاد والاحتجاج)، وينبغي واحترامه، أمَّا إذا كان النصُّ مصنوعًا أو غير موثوق بأن ساقه النحويّ نفسه أو ساقه عمَّن لا يُحتج بكلامهم فهو (تمثيل) للقاعدة وغير ملزم، وهدفه الإيضاح والبيان فقط؛ فالتمثيل يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص –بمصطلح النحاة– متجاوزًا عصر التوثيق للغة أو مصنوعًا للبيان والإيضاح. أمَّا كلام العرب الموثق –من وجهة نظر علماء اللغة– فيرد تحت الاستشهاد والاحتجاج، الذي يقصد بهما: ما يبرهن على

(1) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، قرأه وعلق عليه: د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2006م، ص74.

صحة القاعدة والرأي.[1]

والمعضِّدات تختلف عن الشواهد؛ لأنَ الشاهد المباشر أُتي به للتقعيد؛ بينما سيقت المعضِّدات غير المباشرة من أجل التقوية والتأكيد والمساندة والدعم والتعزيز وزيادة البيان والإيضاح والتقرير والتأييد.

وقد شغلت قضية الشاهد النحويّ أذهان النحاة وأولوها اهتمامًا كبيرًا، ونالت قدرًا كبيرًا من متون مؤلفاتهم؛ وقسَّموا الشواهد إلى أنواع كثيرة، بيانها فيما يلي:

1- من حيث الزمن: (جاهليَ – مخضرم – إسلاميَ – مولد)
2- من حيث سند الرواية: (معلوم القائل – مجهول القائل)
3- من حيث الحقل المعرفي: (نحويّ – بلاغيّ – نقديّ – معجميّ – عروضيّ ...)
4- من حيث المصدر الذي استُقي منه: (قرآنيّ – حديثيّ – شعريّ – نثريّ)
5- من حيث الوظيفة: (إثبات – نفي)
6- من حيث الذات: (مطبوع – مصنوع – متكلّف) – (مستقل – رديف) – (مباشر – مؤازر أو معيَّة).[2]

فثمَّة شاهد استدلال، يؤتى به لغرض الاستشهاد، وهناك شاهد بيان، يؤتى به لبيان شاهد آخر أو تمثيل أو تخريج؛ ثمَّ فليس كلّ الشواهد غرضها الاستشهاد[3]؛ إنَّما هناك شواهد وظيفتها الاستدلال أو الاحتجاج، وهناك شواهد للإيضاح أو التمثيل.[4]

([1]) انظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)، د/ محمد عيد، عالم الكتب، ط3، 1988م، ص85، 86.

([2]) انظر: الشواهد في الدرس اللغوي العربي: أهميتها أنواعها ووظيفتها، د/ مليكة بن عطاء الله، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد (10)، يناير 2018م، ص274.

([3]) انظر: وظيفة الشواهد النحوية في كتاب المقرب لآبن عصفور، د/ يونس عبد مرزوك، مجلة ديالي، ع54، 2012م، ص4.

([4]) انظر: مصطلحا الشاهد والاستشهاد: المفهوم، والأنواع، والوظائف، د/ الصالحي عبد الرازق، دراسات مصطلحية، العدد6، 2006م، ص100.

والشاهد من حيث المصدر هو الآية من القرآن، وكلام العرب الموثوق بعربيَّتهم، كالشاهد الشعريّ المنظوم كالمقطوعة الشعرية، والبيتين، والبيت، والشطر، وما دون ذلك أو أكثر، والشاهد النثريّ وهو كلّ منثور من كلام العرب مجتزأ من كلِّي، كالحكمة والمثل.[1]

أمَّا بالنظر إلى ذات الشاهد فيمكن تقسيمه إلى: (عقليّ – نقليّ)، و(مباشر – مؤازر أو معيَّة)؛ فالمباشر ما جيء به لبيان حكم أو إثباته أو بيان ظاهرة أو مصطلح، أمَّا المؤازر أو المعيَّة فهو ما كان القصد منه بيان لفظ أو معنى موجود في الشاهد المباشر قبله، فلا علاقة له بحكم ولا ظاهرة ولا مصطلح، إنَّما هو متداخل مع غيره من الشواهد المباشرة.[2]

وهناك الشاهد الرديف؛ المشابه للمردوف قبله في الحكم لا في غيره، وهو الذي يجيء معطوفًا على شاهد سابق.[3]

وبوجهٍ عام يمثِّل الشاهد اللغويّ المرجعيَّة الرئيسة التي تؤسِّس لبناء القاعدة اللغويَّة، والنموذج الذي يقاس عليه لإثبات صحة القاعدة، والقياس عليها بوضعها تمثل مرجعيَّة لمعرفة كلام العرب المأخوذ به نموذجًا للاحتجاج.[4]

وبناء على هذه التقسيمات المتعدِّدة للشاهد؛ يمكن عدّ المعضِّدات من قبيل شواهد البيان والإيضاح والتأكيد والتأييد، والبحث الحالي يرتكز على معضِّدات القطاع النحويّ؛ ومن ثَمَّ ينبغي الإشارة على الشاهد النحويّ بوجه خاص.

يقصد بالشاهد النحويّ: ما جيء به شاهدًا لعامل نحويّ أو لأثر إعرابيّ أو علامة إعراب أو بناء أصليَّة كانت أو فرعيَّة، ونحو ذلك ممَّا يقوم عليه النحو العربيّ

([1]) انظر: مصطلحا الشاهد والاستشهاد: المفهوم، والأنواع، والوظائف، ص88، 89.

([2]) انظر: مصطلحا الشاهد والاستشهاد: المفهوم، والأنواع، والوظائف، ص96.

([3]) انظر: مصطلحا الشاهد والاستشهاد: المفهوم، والأنواع، والوظائف، ص96.

([4]) انظر: موقف النحاة من الشاهد النحوي في القراءات القرآنية بين القبول والرفض، د/ زيد خليل القرالة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، بقسم الآداب والفلسفة، العدد18، جوان 2017م، ص4.

وأصوله، وأوجه الخلاف في مسائله وقضاياه بين المدارس النحويَّة، يستوي في ذلك الشاذ والنادر والقياسي والمطَّرد.[1]

فالشاهد النحوي هو النصّ الذي استعمله النحاة لإثبات صحَّة حكم نحويّ، أو هو النصّ الذي يقيم به النحوي هيكل التقعيد ويشد به أوصاله.[2]

ويعدُّ الاحتجاج بالشاهد النحويّ من أقدم صور الدراسات اللغويَّة؛ فقد حفلت به مصادر التراث العربيّ، مثل: (كتب معاني القرآن – كتب إعراب القرآن – التفاسير القرآنيَّة – كتب اللغة والنحو – مصادر الأدب العربي ...)؛ إذ جمعت هذه المصادر أصنافًا شتَّى من الشواهد النحويَّة.

وقد جمعت كتب (معاني القرآن وإعرابه) خاصَّة، المحاولات الأولى في تحليل الآيات تحليلاً لغويًّا، وذكر ما يتعلَّق بها من شواهد نحويَّة.[3]

فالشواهد روح النحو؛ لما لها من أهمية في تأصيل القواعد وتثبيتها؛ ويلجأ إليها النحاة؛ لأنَّها هي الدليل على صحَّة ما يذهبون إليه، وهي حجَّتهم ودليلهم على إثبات حكم نحويّ، أو تقرير رأي أو ردّه، أو هدم قاعدة ما ...[4]

وكما للاستشهاد مصادره، للتعضيد مصادره أيضًا، وقد تبدو مصادر التعضيد هي مصادر الاستشهاد نفسها، مع اختلاف الوظيفة بينهما، فمصادر الاستشهاد يؤتى بها من أجل الاستشهاد على رأي نحويٍّ أو قاعدة نحويَّة؛ بينما مصادر التعضيد يؤتى

([1]) انظر: الشاهد اللغوي، يحي عبد الرؤوف جبر، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد (2)، العدد (6)، 1992م، ص266.

([2]) انظر: موقف نحاة طور النشأة من الشاهد القرآني، حسين أحمد بوعباس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 2016م، ص11، 12.

([3]) انظر: أهمية الشاهد النحوي في تفسير القرآن الكريم، (تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري) نموذجا، د/ لخضر روبحي، الأثر – مجلة الآداب واللغات، جامعة قصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، العدد6، مايو، 2007م، ص207.

([4]) انظر: وظيفة الشواهد النحوية في كتاب المقرب لآبن عصفور، ص4.

بها لتعضيد شاهد؛ من أجل التأكيد والمساندة والتقوية والتعزيز والدعم والتأييد وزيادة التوضيح والتقرير، لا من أجل الاستشهاد.

أوَّلا: التعضيد القرآنيّ:

جاء التعضيد بالقرآن في المرتبة الأولى بين المعضِّدات أحاديَّة المصدر، للقطاع النحويّ في البحر المحيط؛ إذ جاءت النسبة الأعلى والغالبة للمعضِّدات أحاديَّة المصدر للقرآن الكريم.

لقد جاء القرآن في المرتبة الأولى في التقعيد والاستشهاد منذ الرعيل الأوَّل من النحاة؛ فسيبويه يجعل القرآن الأساس الأوَّل في الاستشهاد، والغالب أنَّه يعنون الباب النحويّ في كتابه، ثم يمثِّل له بأمثلة يقيسها على القرآن، ويذكر بعدها الآيات الواردة في موضوع الباب؛ ثم يتبع ذلك بما ورد عن العرب من عبارات سمعها أو رواها عمَّن سمعها من شيوخه وممَّن يثق فيهم من الرواة، ثم يردف ذلك بالشواهد الشعريَّة، وربَّما تكون شواهده في الموضوع جميعها من القرآن، ويحمل إحدى آياته على الأخرى.[1]

ومن يدقِّق النظر في المتون النحويَّة يدرك أنَّ عناية بعض النحاة، كابن هشام في شرح شذور الذهب، بالشواهد القرآنيَّة فاقت عنايتهم الشواهد الشعريَّة عددًا، كما يدرك أنَّ عناية بعضهم الآخر بالشواهد الشعريَّة فاقت في العدد الشواهد القرآنيَّة، كما فعل سيبويه في الكتاب.[2]

ويقصد **بالمعضِّدات القرآنيَّة:** الشواهد القرآنيَّة التي جيء بها تأكيدًا لوجه نحويّ؛ فتكون هذه المعضِّدات للتأكيد أو التعزيز أو التدعيم أو التأييد أو التقوية أو التقرير أو التوضيح.

([1]) انظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م، ص32 – 34.

([2]) انظر: أهمية الشاهد النحوي في تفسير القرآن الكريم، ص208.

وقد تجاوز التعضيد القرآنيّ للقطاع النحويّ في البحر المحيط الشاهد القرآنيّ الواحد؛ فلم يكن من قبيل التعضيد أحادي المصدر (القرآن)، أحادي الشاهد (شاهد واحد)؛ إنَّما تجاوز ذلك إلى **أحاديَّة المصدر مع ثنائيَّة الشاهد أو تعدُّده.**

لقد عضَّد أبو حيَّان الوجوه والتحليلات والتخريجات النحويَّة بالقرآن، لكنَّه لم يكتف بشاهد واحد في الموضع الواحد؛ إنَّما عضَّد بأكثر من شاهد (شاهدين أو ثلاثة أو أربعة) في الموضع الواحد، وبيان ذلك فيما يلي:

1- التعضيد القرآنيّ ثنائي الشاهد:

ورد هذا النمط التعضيديّ في مواطن كثيرة من البحر المحيط، منها توجيه قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦ ﴾ البقرة: ٦، عضّدت كثرة ورود (سواء) وبعدها الجملة المصدَّرة بالهمزة المعادلة بـ(أم)، بمعضِّدين من القرآن، أوَّلهما: قوله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا ٢١ ﴾ إبراهيم: ٢١، وثانيهما: قوله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ١٩٣ ﴾ الأعراف: ١٩٣، فعضَّد بشاهدين من القرآن.[1]

يتبيَّن ممَّا سبق أنَّ الوجه النحويّ الواحد عُضِّد بمعضِّدين من القرآن، ومن ثَمَّ فإنَّ الشاهدين القرآنيين يعدَّان حدًّا من حدود تعضيد **الكثرة** في البحر المحيط عند أبي حيَّان، مع تقديم التعضيد بآية سورة إبراهيم على آية سورة الأعراف، دون الالتزام بترتيب سور المصحف في أثناء التعضيد.

(1) انظر: تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، قرظه: د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، 174/1.

ومن ذلك توجيه قوله جلَّ وعلا: ﴿ فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۖ وَلَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ٢٠٦ ﴾ البقرة: ٢٠٦، حسُن حذف المخصوص بالذم هنا؛ لوقوع المهاد صلة، وقد كثر هذا الحذف في القرآن لهذا المعنى، ثم عضِّد ذلك بقوله: ﴿فَنِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ ٧٨ ﴾ الحج: ٧٨، وقوله: ﴿فَلَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ ٢٩ ﴾ النحل: ٢٩ فهذا مثل ذلك.[1]

ومن ثمَّ فقد عضّدت **الكثرة** هنا بمعضِّد قرآنيّ، من خلال شاهدين في الموضع الواحد، وقد قدّم التعضيد بآية سورة الحج على آية سورة النحل؛ وبذلك يستنتج أنَّ منهج أبي حيَّان في تعضيد القطاع النحويّ بالقرآن لم يلتزم ترتيب السور في المصحف؛ إذ يعضِّد بآية من سورة متأخرة في الترتيب، ثم يتبع ذلك بآية من سورة متقدِّمة؛ ففي المرَّة الأولى قدَّم التعضيد بآية سورة إبراهيم على آية سورة الأعراف، وفي المرَّة الثانية قدَّم التعضيد بآية سورة الحج على آية سورة النحل.

وقد يلتزم أبو حيَّان في تعضيده بترتيب سور المصحف مع تعضيده الوجه النحويّ بآية متقدِّمة في الترتيب على موضع التعضيد نفسه، ومن ذلك توجيه قوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٞ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَابٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلۡكِبَرُ ٢٦٦ ﴾ البقرة: ٢٦٦، الظاهر أنَّ الواو للحال، و(قد) مقدرة؛ أي: وقد أصابه الكبر، ثمَّ عضّد ذلك بقوله: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ٢٨ ﴾ البقرة:

(1) انظر: البحر المحيط، 127/2.

٢٨، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ وَقَعَدُواْ لَوۡ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُواْۗ ١٦٨﴾ آل عمران: ١٦٨؛ أي:

وقد كنتم، وقد قعدوا.[1]

لقد عضّد القطاع النحويّ هنا بشاهدين قرآنيين، الأوّل منهما من السورة نفسها (سورة البقرة) ولكنَّ المعضِّد هنا متقدِّم في ترتيب الآيات على موضع التعضيد ذاته؛ إذ يتبيَّن أنَّه عضَّد توجيه واو الحال وتقدير (قد) في الآية رقم (266) من سورة البقرة بالآية رقم (28) من السورة نفسها (البقرة) وهي متقدِّمة في ترتيب الآيات على موضع التعضيد نفسه.

2- التعضيد القرآنيّ ثلاثي الشاهد:

ورد هذا النمط التعضيديّ في مواطن كثيرة من البحر المحيط، منها توجيه قول الله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ مِّن مِّثۡلِهِۦ ٢٣﴾ البقرة: ٢٣، تعدية (نزَّل) بـ(على) إشارة إلى استعلاء المنزَّل على المنزَّل عليه وتمكُّنه منه وأنَّه قد صار كالملابس له، بخلاف (إلى) فإنَّها تدلُّ على الانتهاء والوصول، ولهذا المعنى الذي أفادته (على)؛ تكرَّر ذلك في القرآن في قوله: ﴿نَزَّلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ ٣﴾ آل عمران: ٣، وقوله: ﴿طه ١ مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ٢﴾ طه: ١ – ٢، وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ

[1] انظر: البحر المحيط، 327/2.

ءَايَـٰتٌ مُّحۡكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌۖ ﴿٧﴾ آل عمران: ٧، فهذا مثل ذلك.[1]

ومن ثمَّ عضّد القطاع النحويّ بمصدر تعضيديّ واحد، هو القرآن، ثمَّ بيَّن معنى ما عضَّده بتكراره في القرآن، وبلغ حدَّ التكرار ثلاثة شواهد في الموضع الواحد، لكنَّ أبا حيَّان لم يلتزم ترتيب السور في المصحف في أثناء التعضيد؛ إذ بدأ تعضيده بآية من سورة آل عمران، تبعها بآية من سورة طه، ثم ختم تعضيده بآية من سورة آل عمران.

ومن ذلك توجيه قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَـٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾﴾ البقرة: ٣٧، قرأ الجمهور (إنَّه) بكسر الهمزة، وقرأ أبو نوفل بن أبي عقرب (أنَّه) بفتح الهمزة؛ على التعليل، وتقديره: لأنَّه؛ فتكون (أنَّ) مع ما بعدها في تقدير مفرد ثابت واقع مفروغ من ثبوته لا يمكن فيه نزاع منازع، وأمَّا الكسر فعلى أنَّها جملة ثابتة تامَّة أُخرِجت مخرج الإخبار المستقلّ الثابت، ومع ذلك فلها ربط معنوي بما قبلها، كما في قوله: ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴿٥٣﴾﴾ يوسف: ٥٣، وقوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ﴿١﴾﴾ الحج: ١، وقوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ ﴿١٠٣﴾﴾ التوبة: ١٠٣، فهي كذلك.[2]

وبذلك عضّد القطاع النحويّ بثلاث آيت، وكعادة أبي حيَّان في منهجه التعضيديّ، لم يلتزم ترتيب السور في المصحف؛ إنَّما قدَّم آيتي يوسف والحج على آية التوبة.

([1]) انظر: البحر المحيط، 245/1.

([2]) انظر: البحر المحيط، 319/1.

3- التعضيد القرآني رباعيّ الشاهد:

ورد هذا النمط التعضيديّ في البحر المحيط، في مواطن كثيرة، منها توجيه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿٥١﴾﴾ البقرة: ٥١، يحتمل الفعل (اتَّخذ) التعدّي إلى مفعول به واحد؛ أي (صنعتم عجلاً)؛ كقوله: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴿١٤٨﴾﴾ الأعراف: ١٤٨، وعلى هذا التقدير يكون ثمة جملة محذوفة يدلُّ عليها المعنى، تقديرها: وعبدتموه إلهًا، ويحتمل أن يكون الفعل ممَّا تعدَّى إلى اثنين فيكون المفعول الثاني محذوفًا لدلالة المعنى عليه، والتقدير: (ثم اتَّخذتم العجل إلهًا)، والأرجح القول الأوَّل، إذ لو كان ممَّا يتعدَّى في هذه القصة إلى اثنين لصرَّح بالثاني ولو في موضع واحد؛ معلّلاً ذلك بأنَّ الفعل لم يعدَّ إلى اثنين بل إلى واحد في هذ الموضع وفي قوله: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴿١٤٨﴾﴾ الأعراف: ١٤٨، وقوله: ﴿ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾﴾ الأعراف: ١٤٨، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ ﴿١٥٢﴾﴾ الأعراف: ١٥٢، وقوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓا۟ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴿٥٤﴾﴾ البقرة: ٥٤، فهو مثل ذلك.[1]

([1]) انظر: البحر المحيط، 358/1.

ممَّا سبق يتبيَّن أنَّ القطّاع النحوي عُضِّد بأربعة شواهد قرآنيَّة، دون الالتزام بترتيب المصحف؛ إذ قدّم التعضيد بثلاثة شواهد من سورة الأعراف على شاهد سورة البقرة، التي تسبقها في ترتيب المصحف.

ومن هذا النمط التعضيديّ –أيضًا– توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ البقرة: ٣٠، فالجملة المفتتحة بالقول إذا كان مرتبًا بعضها على بعض في المعنى فالأصحّ في لسان العرب أنَّها لا يؤتى فيها بحرف ترتُّب اكتفاء بالترتيب المعنويّ، فقال: (قالوا أتجعل فيها)، ثم أتى بعده: (قال إنّي أعلم)، ونحو ذلك قوله جلَّ وعلا: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّيٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴿٣٣﴾﴾ البقرة: ٣١ – ٣٣، فقال: (قالوا سبحانك)، ثم أتى بعده: (قال يا آدم أنبئهم)، ونحو قوله: ﴿۞ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْءَاخَرِ ۖ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ ۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾﴾ المائدة: ٢٧، ونحو قوله: ﴿أَوْ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا

أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِائَةَ عَامٍ ﴿٢٥٩﴾ البقرة: ٢٥٩، فقال: (قال أنى يحي هذه الله)، ثم أتى بعده: (قال كم لبثت قال لبثت يومًا أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام)، ونحو قوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴿٢٦٠﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٠، وقد جاء في سورة الشعراء من ذلك عشرون موضعًا في قصة موسى.[1]

يستنتج عضّد القطاع النحوي عضّد بأربعة شواهد قرآنيَّة، بدئت بآية سورة البقرة، تلتها آية سورة المائدة، ثم اختتم بآيتين من سورة البقرة؛ أي قدَّم التعضيد بآية سورة المائدة على آيتي سورة البقرة.

وبذلك يتَّسم منهج أبي حيَّان في التعضيد القرآنيّ للقطاع النحويّ في البحر المحيط، بأحاديَّة المصدر (القرآن)، مع تعدُّد الشاهد (ثنائيّ – ثلاثيّ – رباعيّ)، كما يتَّسم منهجه بعدم التزام ترتيب السور في المصحف في أثناء التعضيد، وعدم الالتزام بترتيب الآيات في السورة الواحدة؛ لأنَّه عضَّد التوجيه النحوي في الآية رقم (266) من سورة البقرة بالآية رقم (28) من السورة نفسها.

(1) انظر: البحر المحيط، 298/1.

ثانيًا: التعضيد القرائيّ:

تنوَّعت مصادر تعضيد القطاع النحويّ في البحر المحيط بين القرآن والقراءات وكلام العرب منظومه ومنثوره، وقد أسهم في ذلك موسوعيَّة أبي حيَّان وسعة علمه؛ فتعدُّ القراءات القرآنية جميعها (سبعيَّة – عشريَّة – غير ذلك) متواترة كانت أو شاذة، من المعضِّدات الرئيسة في البحر المحيط.

فكلُّ ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربيَّة، سواء كان متواترًا أو آحادًا أو شاذًّا.[1]

ويقصد **بالمعضِّدات القرائيَّة:** القراءات القرآنيَّة التي جيء بها تأكيدًا لوجه نحويّ، فتكون هذه المعضِّدات شواهد تأكيد أو تعزيز أو تدعيم أو تأييد أو تقوية أو توضيح أو تقرير.

وثمَّة مواضع استقى فيها أبو حيَّان معضِّداته من القراءات القرآنيَّة، واتخذها أصلاً ومصدرًا رئيسًا لتعضيد الوجوه والتخريجات النحويَّة في البحر المحيط، ومن ذلك توجيه قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾﴾ البقرة: ١٧، الباء ترادف الهمزة عند جمهور النحويين في كونها للتعدية في قوله: (بنورهم)، فإذا قيل: خرجت بزيد، فمعناه: أخرجت زيدًا، ولا يلزم أن تكون أنت خرجت ... وقرأ اليماني: (أذهب الله نورهم)، وهذا يدلّ على مرادفة الباء للهمزة.[2]

ومن ثمَّ فقد عضّد القطاع النحويّ هنا بقراءة قرآنيَّة، إذ جاء التعضيد أحاديّ المصدر أحاديّ الشاهد، وجعل قراءة اليماني دليلًا للوجه النحويّ ومعضِّدًا له.

([1]) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص75.

([2]) انظر: البحر المحيط، 214/1.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ ۖ لِمَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٠٣﴾﴾ البقرة: ٢٠٣، الظاهر أنَّ مفعول الفعل (اتَّقى) المحذوف هو لفظ الجلالة (الله)؛ أي لمن اتَّقى الله، وكذا جاء مصرَّحًا به في مصحف عبد الله.[1] فعضَّد التوجيه النحوي بقراءة قرآنيَّة هي قراءة عبد الله.

وقد اعتمد القراءات معضِّدًا رئيسًا في توجيه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾﴾ البقرة: ٢٢٦؛ أي فإن فاءوا في الأشهر، والدليل قراءة عبد الله: (فإن فاؤوا فيهنَّ فإنَّ الله غفور رحيم).[2]

ومن ثمَّ جاءت القراءات القرآنيَّة مصدرًا رئيسًا من مصادر التعضيد في البحر المحيط لأبي حيَّان، مع التصريح باسم القارئ، دون الاعتداد بنوع القراءة، فلا فرق بين القراءات المتواترة والشاذَّة في التعضيد، ولا فرق بين القراءة السبعيَّة والقراءة العشريَّة والقراءات الأخرى.

(1) انظر: البحر المحيط، 245/2.

(2) انظر: البحر المحيط، 195/2.

ثالثًا: التعضيد الشعريّ:

يعدُّ الشعر من معضِّدات القطاع النحويّ الرئيسة في البحر المحيط؛ إذ كان للشاهد الشعري (البيت – البيتين – صدر البيت – عجُز البيت) دور كبير في تعضيد الوجه النحويّ.

وقد اهتم النحاة بالشواهد الشعريَّة اهتمامًا كبيرًا، وكانت قيمة النحويّ تتجلَّى في معرفته الشواهد ومقدار حفظه منها؛ يتساوى في ذلك الكوفيّ والبصريّ.[1]

ونتيجة هذا الاهتمام بالشاهد الشعري؛ اعتمد عليه النحاة في التقعيد النحويّ؛ فكان هو الغالب على غيره في مواضع الاستشهاد. لقد استبدَّ بجهود النحاة؛ فركنوا إليه وجعلوه معتمدهم الأوَّل في التقعيد، واتَّخذوه مصدرًا رئيسًا للاستشهاد، والروايات في الاهتمام بالشاهد الشعريّ كثيرة، وشواهد الشعر في المصادر العربيَّة شاهدة على ذلك.[2]

وقد ترادف دلالات الشاهد الاصطلاحيَّة الشرح والتفسير؛ فقد يفسّر القرآن بالشعر فيكون بين الشرح والتفسير والاستشهاد علاقة جدليَّة وتلازم لا انفصام له؛ لأنَّ الاستشهاد جزء من التفسير، والاستشهاد بالشعر لغاية تفسير مبهم من القرآن وبيان غامضه، أمر بيِّن في مصادر التراث العربيّ مثل كتب اللغة والنحو والتفسير والنقد والبلاغة، وهو منهج شُهِر في الناس وآمنوا به وانتحوه.[3]

([1]) انظر: النحويون وشواهد الشعر، عباس هاني الجراخ، الذخائر، العددان 27، و28 صيف – خريف 2006م، ص94.

([2]) انظر: النحاة والشاهد القرآني: دراسة في ضوء حروف المعاني، د/ جمال محمد عبد العزيز مصطفى، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (8)، العدد (4)، 2015م، ص1634، 1635.

([3]) انظر: مصطلحا الشاهد والاستشهاد: المفهوم والأنواع والوظائف، ص101.

وقد رُوي عن ابن عباس وغيره أنَّ العرب كانوا إذا خفي عليهم الحرف من القرآن أو غريبه بيَّنوه بالشعر أو التمسوه في الشعر؛ لأنَّ الشعر ديوان العرب، وكان ابن عباس يستشهد بالشعر على التفسير، ومسائل ابن الأزرق شاهد على ذلك.[1]

ويقصد **بالمعضِّدات الشعريَّة:** البيت الشعريّ أو البيتين أو شطر البيت (الصدر أو العجُز)، الذي جيء به تأكيدًا لوجه نحويّ، فتكون هذه المعضّدات شواهد تأكيد أو تعزيز أو تدعيم أو تأييد أو تقوية أو زيادة توضيح أو تقرير.

1- التعضيد الشعري أحادي الشاهد:

عضّد القطاع النحويّ بمعضِّد شعري واحد (بيت، أو بيتين، أو شطر بيت صدرًا كان أو عجزًا)، في مواضع كثيرة، ومن ذلك توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِأَدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿٣٤﴾﴾ البقرة: ٣٤؛ مفعول (أبى) محذوف؛ لأنَّه يتعدَّى بنفسه إلى مفعول به واحد، كما قال الشاعر:

أبى الضَّيمَ والنَّعْمانُ يُحرِق نابه عليه، فأفضى، والسيوفُ معاقله[2]

التقدير: أبى السجود.[3]

فعضّد حذف المفعول به في الآية بالشاهد الشعريّ المساند (بيت شعريّ)، دون أن يصرّح باسم الشاعر، مستخدمًا عبارة: (قال الشاعر)، والبيت لزهير بن أبي سلمى وهو من شعراء عصر الاحتجاج؛ فيكون التعضيد هنا من شعر عصر الاحتجاج والاستشهاد.

([1]) انظر: الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، د.ت، 847/3، 848 وما بعدها.

([2]) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص93.

([3]) انظر: البحر المحيط، 304/1.

ومن هذا النمط التعضيديّ توجيه قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُهُۥ﴾ البقرة: ٢٧٠؛ في قوله: (من نذْر) دلالة على حذف موصول قبل قوله: (نذرتم)، تقديره: أو ما نذرتم من نذْر؛ لأنَّ (من نذْر) تفسير وتوضيح لذلك المحذوف، وقد حذف هذا الموصول للعلم به، ولدلالة ما في قوله: (وما أنفقتم) عليه، كما حذف في قول الشاعر:

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحُه وينصرُه سواءُ[1]

التقدير: ومن يمدحه، فحذف لدلالة (من) المتقدمة عليه.[2]

ومن ثمَّ عضّد حذف الموصول في الآية بالشاهد الشعريّ المساند (بيت شعريّ)، دون أن يصرِّح باسم الشاعر، مستخدمًا عبارة: (قال الشاعر)، وهذا البيت لحسَّان بن ثابت؛ فيكون التعضيد من شواهد عصر الاحتجاج والاستشهاد.

ومنه توجيه قوله: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ ﴿٢٣٦﴾ البقرة: ٢٣٦؛ الظاهر أنَّ (ما) في: (ما لم تمسّوهنَّ) ظرفيَّة مصدريَّة، والتقدير: زمان عدم المس، كقول الشاعر:

إنّي بحبلك واصل حبلي وبريش نَبْلكِ رائشٌ نَبْلي

ما لم أجذْكِ على هُدى أثَرٍ يقرو مِقْصَّك قائفٌ قبلي[3]

فهذا مثل ذلك.[4]

([1]) البيت من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه، ص20.

([2]) انظر: البحر المحيط، 336/2.

([3]) البيتان من الكامل، لامرىء القيس في ديوانه، ص239.

([4]) انظر: البحر المحيط، 240/2.

عضّد القطاع النحويّ ببيتين من الشعر، لم يأبه أبو حيَّان بذكر القائل كعادته في منهجه في التعضيد الشعريّ، والبيتان من شعر امرئ القيس؛ ومن ثم فتعضيده بأشعار من عصر الاحتجاج.

ومن هذا النمط التعضيدي –أيضًا– توجيه قوله جلَّ وعلا: ﴿قَالُواْ ٱدۡعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٞ لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌۖ عَوَانُۢ بَيۡنَ ذَٰلِكَۖ﴾ البقرة: ٦٨؛ تكرَّرت صفة البقرة؛ لأنَّ الصفة إذا كانت منفيَّة بـ(لا) وجب تكرارها، كما قال الشاعر:

وفتيان صدق لا ضعاف ولا عُزْل[1]

فإن جاءت غير مكررة فبابها الشعر.[2]

عضّد تكرار الصفة في الآية بالشاهد الشعريّ المساند (عجز بيت شعريّ)، دون التصريح باسم الشاعر، مستخدمًا عبارة: (قال الشاعر)، بيت وهو عجز لزهير بن أبي سلمى، وبذلك يكون التزم في تعضيده شواهد عصر الاحتجاج.

ومنه –أيضًا– توجيه قوله: ﴿وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾ البقرة: ٢٢٧؛ فنصب (الطلاق) إمَّا على إسقاط حرف الجرّ (على)؛ لأنَّ الفعل (عزم) يتعدَّى بـ(على)، كما قال:

عزمتُ على إقامة ذي صَبَاحِ[3]

([1]) عجز بيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص85، وفي لسان العرب (حشش) برواية: يحشُّونها بالمشرفيَّة والقنا وفتيانِ صدقٍ لا ضِعافٌ ولا نُكُلُ، وفي القصيدة نفسها في ديوان زهير: إذا فزعوا طاروا إلى مستغيثهم طوال الرماح لا ضعافٌ ولا عُزْلُ، ديوان زهير بن أبي سلمى، ص84.

([2]) انظر: البحر المحيط، 416/1.

([3]) شطر بيت من الوافر، وعجزه: (لأمر ما يُسَوَّد من يسود)، وهو لأنس بن مدركة في الكتاب،227/1، وخزانة الأدب، 476/1، وأمالي ابن الشجري، 86/1، والمقتضب 435/4، والخصائص، 23/3.

وإما على تضمين (عزم) معنى (نوى).[1]

عضّد توجيهه في الآية بالشاهد الشعريّ المساند (شطر بيت شعريّ)، دون أن يصرّح باسم الشاعر، مستخدمًا عبارة: (قال).

يستنتج أنَّ الشعر العربيّ أحد المصادر الرئيسة التي عضَّد بها القطاع النحويّ في البحر المحيط لأبي حيَّان، لكنَّ منهجه في التعضيد الشعري أنَّه لم يصرح باسم الشاعر، أو لم يذكر اسمه؛ إنَّما استخدم عبارتين، هما: (قال الشاعر – قول الشاعر)، وقد عضَّد ببيت شعريّ كامل في مواضع، وبشطر بيت (صدر او عجز) في مواضع أخرى، وهو رغم ذلك أغلب معضِّداته الشعريَّة لشعراء مشهورين من عصر الاحتجاج (الجاهليّ والمخضرم وصدر الإسلام)، مثل: امرئ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وحسَّان بن ثابت، ومن ثمَّ فالشعر يقاسم القرآن في عدد المعضِّدات في البحر المحيط، رغم أنَّ القرآن في المرتبة الأولى من حيث الرتبة.

2- التعضيد الشعري ثنائي الشاهد:

كثُر هذا النمط التعضيديّ في البحر المحيط، ومن ذلك توجيه قول الله تعالى: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ﴾ البقرة: ٧، قرأ عاصم فيما روى عن المفضل الضبّي: (غشاوةً) بالنصب حملاً على فعل يدلُّ عليه (ختم)، تقديره: وجعل على أبصارهم غشاوة؛ وقد خرِّجت قراءة النصب من باب:

متقلدًا سيفًا ورمحًا[2]

([1]) انظر: البحر المحيط، 194/2.

([2]) عجز بيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد الله بن الزَّبْعَرى، وشطره الأوَّل: يا ليت زوجك قد غدا: انظر: شعر عبد الله بن الزَّبَعْرى، ص32، ودون نسبة في لسان العرب (زجج – ومسخ)، والكامل، للمبرِّد، ص432، 477، 836، والمُخَصَّص، لابن سِيْدَه، 136/4، ومعاني القرآن، للفرَّاء،121/1 برواية: (ورأيتُ

وقول الآخر:

علفتها تبنًا وماءً باردًا[1]

فهذا مثل ذلك.[2]

عضِّد تخريج النصب بشاهدين من أشعار العرب، الأوَّل منهما لعبد الله بن الزَّبعرى، والثاني دون نسبة أو منسوب لبعض بني أسد أو لبعض بني دبير، ولذلك فالمعضِّدات أحاديَّة المصدر (الشعر)، ثنائيَّة الشاهد، وقد اكتفى بعجز البيت الأوَّل، وصدر البيت الثاني، دون التصريح بالقائل.

كما جاء هذا النمط التعضيديّ في توجيه قوله تعالى: ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴿١٧٧﴾﴾ البقرة: ١٧٧، ذكر أبو حيَّان أنَّ قراءة الجمهور أولى من وجه، هو أنَّ توسط خبر (ليس) بينها وبين اسمها قليل، ثم بيَّن أنَّ ابن درستويه منع ذلك؛ تشبيهًا لها بـ(ما)، أي أراد الحكم عليها بأنَّها حرف، كما لا يجوز توسيط خبر (ما)، وهو محجوج بهذه القراءة المتواترة، وبورود ذلك في كلام العرب، قال الشاعر:

سلي إن جهلتِ الناس عنَّا وعنهم فليس سواءً عالم وجهولُ[1]

زوْجَكِ في الوغى)، والخصائص،433/2، والإنصاف، ص488، والمقتضب،50/2، 51، وأمالي ابن الشجري،82/3، 83، والحُجَّة، لابن خالويه، ص67، وتأويل مُشكل القرآن، ص214.

(1) صدر بيت من الرجز، وعجزه: حتى شتت همَّالة عيناها، وهو لبعض بني أسد في معاني القرآن، للفرَّاء،14/1، ولبعض بن دبير في معاني القرآن، للفرَّاء،124/3، ودون نسبة في الإنصاف، ص488، والخصائص،433/2، وخِزانة الأدب،139/3، 140.

(2) انظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، 89/1، والبحر المحيط، 177/1، والحُجَّة للقرَّاء السبعة، لأبي عليّ الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ (ت 377هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودققه/ عبد العزيز رَبَاح، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1993م، 309/1، 310.

وقال الآخر:

أليس عظيمًا أن تُلمَّ مُلمَّةً وليس علينا في الخطوب معوَّل[2]

فهذا مثل ذلك.[3]

فجاء تعضيده ببيتين من الشعر، الأوَّل لشاعر يهوديّ، والثاني لعروة بن الورد، أحد شعراء الصعاليك في العصر الجاهلي، وقد تجلَّى منهجه في التعضيد الشعري بالإفصاح عن المعضِّد دون ذكر قائله أو دون نسبة، رغم كون المعضِّدات من أشعار عصر الاحتجاج.

كما جاء هذا النمط التعضيديّ الشعريّ ثنائي الشاهد في تخريج قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ ٢٣٥﴾ البقرة: ٢٣٥، خُرِّج نصب قوله: (عقدة) على إسقاط حرف الجرّ؛ والتقدير: ولا تعزموا على عقدة النكاح، وحكى سيبويه قول العرب: ضرب زيدًا الظهر والبطن؛ أي على الظهر والبطن، وقال الشاعر:

ولقد أبيت على الطوَى وأظَلُّهُ حتى أنال به كريمَ المأكل[4]

المعنى: (وأظلُّ عليه)، فحذف (على) ووصل الفعل إلى الضمير فنصبه؛ إذ أصل هذا الفعل أن يتعدَّى بـ(على)، قال الشاعر:

عزمتُ على إقامة ذي صباحٍ لأمر ما يُسَوّدُ من يسودُ[5]

---

(1) البيت من الطويل، لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي، وقيل للسموأل بن عاديا اليهودي، في شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، ص92.

(2) البيت لعروة بن الورد في ديوانه برواية (وليس علينا، في الحقوق، معول)، ص97

(3) انظر: البحر المحيط، 4/2.

(4) البيت من الكامل، لعنترة في شرح ديوانه، للتبريزي، ص127، وأمالي ابن الشجري، 46/2، والخصائص، 344/1.

(5) البيت سبق تخريجه.

فهذا مثل ذلك.[1]

عضّد القطاع النحويّ بشاهد لعنترة، أحد شعراء المعلَّقات، ومن شعراء عصر الاحتجاج.

ومن ذلك –أيضًا– توجيه قوله جلَّ وعلا: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓاْ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾ البقرة: ٢٨٢؛ فالمصدر المؤوَّل (أن تكتبوه) في موضع نصب على المفعول؛ لأنّ الفعل (سئم) متعد بنفسه، وقد عضَّد أبو حيَّان ذلك بقول الشاعر:

سئمتُ تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين عامًا لا أبا لك يسأمِ[2]

وقيل يتعدَّى الفعل (سئم) بحرف جر، فيكون المصدر (أن تكتبوه) في موضع نصب على إسقاط الحرف، أو في موضع جر على الخلاف بين سيبويه والخليل، وممَّا يدلُّ على تعديته بحرف جر قول الشاعر:

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤالِ هذا الناس كيف لبيدُ[3]

فهذا مثل ذلك.[4]

يستنتج ممَّا سبق أنَّ الشعر العربيّ أحد المصادر الرئيسة في تعضيد القطاع النحويّ في البحر المحيط، لكنَّه لم يصرح باسم الشاعر، أو لم يذكر اسمه؛ إنما استخدم عبارتين، هما: (قال الشاعر – قول الشاعر)، وكأنَّه لم يأبه بقائل البيت، إنما يرتكز على تعضيد الوجه النحويّ في القرآن بقول العرب المنظوم.

([1]) انظر: البحر المحيط، 239/2.

([2]) البيت من الطويل، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه، ص110.

([3]) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري، في ديوانه، ص64.

([4]) انظر: البحر المحيط، 367/2.

فقد عضّد القطاع النحويّ ببيتين من شعراء عصر الاحتجاج، الأوّل لزهير بن أبي سلمى، والثاني للبيد بن ربيعة العامر، وبذلك ففي أغلب الأحيان لم يخرج التعضيد الشعريّ عن شعراء عصر الاحتجاج والاستشهاد، مثل: زهير بن أبي سلمى، وحسان بن ثابت، وامرئ القيس، وعنترة بن شداد، وعروة بن الورد، ولبيد بن ربيعة، وعبد الله بن الزَّبعرى ... سواء أكان المعضِّد بيتًا أو بيتين أو شطر بيت (صدرًا كان أو عجزًا).

رابعًا: التعضيد النثريّ:

تعدُّ النصوص النثريَّة (أقوال العرب ولغاتهم) رافدًا من روافد تعضيد القطاع النحويّ في البحر المحيط؛ إذ عزَّز بها آراءه وتوجيهاته ودعَّمها دون النظر إلى مذهب من رواها، بصريًّا كان أو كوفيًّا أو غيرهما؛ إنَّما احتج بكلِّ ما رواه أحد الثقات من العرب.

والمعضِّدات النثريَّة: يقصد بها القول أو الحكمة أو اللهجة العربيَّة أو المثل، الذي جيء به تأكيدًا لوجه نحويّ وتعضيدًا له؛ فتكون هذه المعضِّدات شواهد تأكيد أو تعزيز أو تدعيم أو تأييد أو تقوية أو زيادة توضيح أو تقرير.

وقد حلَّ النثر في المرتبة الرابعة من تعضيد القطاع النحويّ في البحر المحيط؛ إذ عُضِّد القطاع النحويّ بالمعضدات النثريَّة، مثلما عُضِّد بالمعضِّدات الشعريَّة.

وجاء التعضيد بالنثر العربي في البحر المحيط، في ثلاثة أنواع، هي:

1- الأقوال النثريَّة.

2- الأمثال.

3- اللهجات العربيَّة.

4- أقوال الصحابة (الأثر).

فمن التعضيد النثريّ توجيه قول الله تعالى: ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ۗ ﴿٢٢١﴾ ﴾ البقرة: ٢٢١، بيَّن أبو حيَّان أنَّ (لو) هذه بمعنى (إنْ) الشرطية، ثم عضَّد توجيهه هذا بالشاهد النثري: (ردّوا السائل ولو بظلف شاة محرق).[1]

ومن المعضِّدات النثريَّة **(المثل)** في توجيه قول الله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ ﴿٢٦٥﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٥، قوله (فطل) جواب الشرط؛ فيحتاج إلى تقدير، بحيث تصير جملة، فقدَّره المبرِّد مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه؛ أي فطلٌّ يصيبها، وابتديء بالنكرة لأنَّها جاءت في جواب الشرط، وذكر بعضهم أنَّ هذا من مسوِّغات الابتداء بالنكرة، ومثله ما جاء في **المثل:** إنْ ذهب عيرٌ فعير في الرباط.[2]

فتعدُّ الشواهد اللغويَّة مصدرًا من مصادر تقوية القواعد النحويَّة، وقد تعدَّدت هذه المصادر ومن بينها لغات العرب كلغة الحجاز وبني تميم وغيرهما؛ ولعلَّ أكثر ما

(1) انظر: البحر المحيط، 174/2.

(2) انظر: البحر المحيط، 325/2.

يوجد من شواهد في مصادر التراث العربي النحوي فيما يتَّصل بلغات العرب يُعزى إلى الحجاز أو تميم أو الاثنين معا؛ لاتِّفاقهما في كثير من المواضع والشواهد.[1]

وقد اهتم العلماء بلهجتي الحجاز وتميم؛ لتقدّمهما في الفصاحة على غيرهما من اللهجات العربيَّة، ولأنَّهما تلتقيان كثيرًا وتختلفان قليلاً في بعض الظواهر اللغويَّة.[2]

وقد ذكر السيوطي تحت عنوان: القبائل التي نقلت عنها العربية: أنَّ كلام العرب يُحتج منه بما ثبت عن القصحاء الموثوق بعربيَّتهم، ثم نقل وثيقة الفارابي التي نصها: كانت قريش أجود العرب انتقادًا للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عمَّا في النفس. والذين عنهم نُقلت اللغة العربيَّة، وبهم اقتُدي، وعنهم أُخذ اللسان العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتُّكل في الغريب والإعراب والتصريف، ثم هُذيل وبعض كِنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم ...[3]

وقد بوَّب ابن جنّي في خائصه بابًا، عنوانه: باب اختلاف اللغات وكلّها حُجَّة، بيَّن فيه أنَّ سعة القياس تجيز ذلك ولا تحظره.[4]

ومن ثمَّ فمن المعضِّدات النثريَّة في القطاع النحويّ (اللهجات العربيَّة)؛ إذ تعدُّ اللهجات مصدرًا من مصادر التعضيد الرئيسة في البحر المحيط لأبي حيَّان.

([1]) انظر: شواهد لغات العرب في النحو، د/ الحسين النور يوسف، مجلة كلية الاداب، جامعة الخرطوم، العدد (21)، ديسمبر 2003م، ص107، 112.

([2]) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د/ خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، القاهرة، ط2، 1989م، ص392.

([3]) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو، ص100، 101.

([4]) انظر: الخصائص، لأبي الفح عثمان بن جني، تح: د/ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ت، 10/2.

ومن التعضيد بلغات العرب، توجيه قوله تعالى: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ ﴿٩٦﴾ ﴾ البقرة: ٩٦، الضمير (هو) عائد على قوله: (أحدهم) وهو اسم (ما)، و(بمزحزحه) خبر (ما) في موضع نصب، على لغة أهل الحجاز، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل ما ورد في القرآن من ذلك، و(أن يُعَمَّر) فاعل (بمزحزحه)، أي وما أحدهم مزحزحه من العذاب تعميره، وجوزوا –أيضًا– في هذا الوجه، أن يكون (هو) مبتدأ وبمزحزحه خبر، و(أن يعمَّر) فاعل (بمزحزحه)، فتكون (ما) تميميَّة.[1]

ومن ثمَّ يتبيَّن أنَّ أبا حيَّان اعتمد في تعضيد القطاع النحويّ على اللهجات العربيَّة واعتدَّ في المرتبة الأولى بلغة أهل الحجاز؛ لكونها اللغة الأولى في الفصاحة والمقدَّمة على غيرها من لغات القائل العربيَّة، ثم أتبع ذلك بالقبيلة العربيَّة الفصيحة الأخرى التي تلي الحجاز في الفصاحة وهي قبيلة بني تميم.

ومن التعضيد النثريّ **التعضيد بالأثر**؛ ويقصد به: التعضيد بالقول الذي روي عن أحد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ فجيء به تأكيدًا لوجه نحويّ، فتكون هذه المعضدات شواهد تأكيد أو تعزيز أو تدعيم أو تأييد أو تقوية أو زيادة توضيح أو تقرير.

فإذا كان علماء اللغة العربيَّة قد جعلوا القرآن وكلام العرب شعرًا ونثرًا حُجَّة في الاستدلال بها على صحة قواعدهم اللغويَّة، فإنَّ أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم أولاً، وأقوال الصحابة –رضي الله عنهم– ثانيًا يجب أن يكونا أصلين من أصول الاستشهاد النحويّ؛ لأنَّ الصحابة كانوا أفصح الناطقين بالعربيَّة في زمانهم، وكانوا جلُّهم من الذين ذكرت في أقوالهم تقريرات رسول الله –صلَّى الله عليه وسلم– وأفعاله

(1) انظر: البحر المحيط، 482/1، 483.

وصفاته الخلْقية والخلُقية، واعتمد علماء الشريعة على أقوالهم في مسائل العقيدة أو الفقه أو التفسير أو غيرها، وكانوا ينتمون إلى قبائل عربيَّة عرفت بسمو بيانها وفصاحة لغتها وبلاغة كلامها، وتأتي قبيلة قريش في الذروة منها.[1]

وقد عُضِّد القطاع النحويّ في بعض المواضع بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته –رضي الله عنهم– ومن ذلك تأييد توجيه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴿١٢٥﴾﴾ البقرة: ١٢٥؛ حيث اختلف من المواجَه بفعل الأمر (اتَّخِذوا)؛ فقيل: إبراهيم وذريَّته؛ أي: وقال الله لإبراهيم وذريَّته اتَّخِذوا، وقيل النبي صلى الله عليه وسلم وأمَّته؛ أي: وقلنا اتَّخِذوا؛ ويؤيّده ما روي عن عمر أنَّه قال: وافقت ربي في ثلاث فذكر منها وقلت: يا رسول الله لو اتَّخذت من مقام إبراهيم مصلًّى، كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه أخذ بيد عمر فقال: هذا مقام إبراهيم، فقال عمر: أفلا نتَّخذه مصلًّى، فقال: لم أؤمر بذلك فلم تغب الشمس حتى نزلت؛ وعلى هذين القولين يكون فعل الأمر (اتَّخِذوا) معمولاً لفعل محذوف.[2]

فجاء التعضيد بالأثر أصلاً من أصول التعضيد؛ إذ روي عن عمر أحد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهم من أعلم الناس بالعربيَّة؛ فهو الذي اعترض على لحن أحد الصحابة في كتابته فأرسل إلى أبي موسى الأشعري يخاطبه قائلاً: (قلِّد صاحبك صوتًا)، إضافة إلى كونه قرشيًّا، وقبيلة قريش أفصح القبائل العربيَّة لسانًا وأقواها بيانًا.

([1]) انظر: الاستشهاد النحوي بأقوال الصحابة عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د/ محمد بن عبد القادر هنادي، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، العدد (8)، 2016م، ص53.

([2]) انظر: البحر المحيط، 552/1.

المبحث الثاني: المعضِّدات ثنائيَّة المصدر

ثمَّة مواضع عُضِّد فيها القطاع النحويّ في البحر المحيط بمصدرين اثنين من مصادر التعضيد، فجاء التعضيد ثنائي المصدر، وجاء ذلك في ثلاثة محاور:

1- التعضيد بالقرآن والقراءات.

2- التعضيد بالقرآن والحديث.

3- التعضيد بالقرآن والشعر. وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: التعضيد بالقرآن والقراءات:

عُضِّد القطاع النحويّ في البحر المحيط بمصدرين من مصادر التعضيد، هما: القرآن والقراءات، ومن ذلك تأييد توجيه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا ﴿٣٦﴾﴾ البقرة: ٣٥ - ٣٦؛ فالظاهر أنَّ الضمير في (عنهما) عائد على (الشجرة) لأنَّه أقرب مذكور، والمعنى: فحملهما الشيطان على الزلّة بسببها، وتكون (عن) إذ ذاك للسبب؛ أي أصدر الشيطان زلّتهما عن الشجرة كقوله: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴿٨٢﴾﴾ الكهف: ٨٢، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴿١١٤﴾﴾ التوبة: ١١٤. وقيل عائد على (الجنَّة) لأنَّها أوَّل مذكور، ويؤيّده قراءة حمزة: (فأزالهما)؛ إذ يبعد فأزالهما الشيطان عن الشجرة، وقيل عائد على الطاعة، بدليل قوله: ﴿فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ

﴿ ﴾ طه: ١٢١؛ فيكون إذ ذاك الضمير عائدًا على غير مذكور إلاَّ على ما يفهم من

معنى قوله: (ولا تقربا).[1]

ومن ثمَّ عُضِّد القطاع النحويّ بمصدرين هما القرآن والقراءات، وقد جاء القرآن معضِّدًا بأكثر من شاهد في المرتبة الأولى من حيث العدد والرتبة، ثم جاءت قراءة حمزة معضِّدًا ثانيًا.

ثانيًا: التعضيد بالقرآن والحديث:

عُضِّد القطاع النحويّ في البحر المحيط بمصدرين من مصادر التعضيد، هما: القرآن الكريم والحديث النبويّ، ومن ذلك توجيه قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ ﴾ البقرة: ٢٨؛ الواو في قوله: (وكنتم أمواتًا فاحياكم) واو الحال، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى نَجَا مِنْهُمَا وَٱدَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا۠ أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِۦ فَأَرْسِلُونِ ﴾ يوسف: ٤٥، ونحو قوله جلَّ وعلا: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ وَكَانَ فِى مَعْزِلٍ يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ هود: ٤٢، والحال على إضمار (قد)؛ أي: وقد كنتم أمواتًا فأحياكم. ولا يتعيَّن أن تكون جميع الجمل مندرجة في الحال، إذ يحتمل أن يكون الحال قوله: (وكنتم أمواتًا فاحياكم) ويكون المعنى: (كيف تكفرون بالله وقد خلقكم)، فعبَّر عن الخلق بقوله تعالى: (وكنتم أمواتًا فأحياكم)، ونظيره قول النبي صلى الله عليه وسلم:

(1) انظر: البحر المحيط، 314/1.

(أن تجعل الله ندًّا وهو خلقك)؛ أي إن من أوجدك بعد العدم الصرف حريّ ألاّ تكفر به؛ لأنَّه لا نعمة أعظم من نعمة الاختراع ثم نعمة الاصطناع، وقد شمل النعمتين قوله تعالى: (وكنتم أمواتًا فاحياكم)؛ لأنَّ بالإحياء حصلتا.[1]

ومن ثمَّ عُضِّد القطاع النحوي بالقرآن والحديث، وجاء التعضيد بالقرآن في شاهدين في المرتبة الولى من حيث الرتبة والعدد، تبعه التعضيد بالحديث النبويّ.

ثالثًا: التعضيد بالقرآن والشعر:

ثمَّة مواضع توجيهيَّة نحويَّة في البحر المحيط، لم يكتف فيها بمصدر واحد من مصادر التعضيض، إنّما جاءت المعضِّدات ثنائيَّة المصدر، فعضِّدت بالقرآن والشعر معًا.

ومع أنَّ اللغويّين القدماء لم يفصلوا مطلقًا بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد؛ بل خلطوا بينهما، فليس منهم من اقتصر على الاستشهاد بالنثر العربي في القرآن، والأحاديث النبويَّة والخطب والرسائل، وغير ذلك من نثر صحَّت نسبته إلى القدماء من الفصحاء، بل اعتمدوا في غالب الأحيان على الشواهد الشعريَّة مع قليل من آيات القرآن نادرًا، وهم في ذلك حذوا حذو سيبويه في ميله إلى الشواهد الشعريَّة؛ اعتقادًا منه أنَّ رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأنَّ تذكُّر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأنَّ احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر.[2]

وقد عقد الدكتور عبد العال سالم مكرم موازنة بين الاستشهاد بالقرآن والاستشهاد بالشعر ومصادر الاستشهاد الأخرى، بيَّن فيها أنَّ الاستشهاد بالقرآن هو

(1) انظر: البحر المحيط، 275/1.

(2) انظر: من أسرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص325.

الأصل الأوَّل لأصول الاستشهاد ومصادره، وهو الدعامة التي ترتكز عليها أصول الاستشهاد الأخرى؛ بل يعدُّ الشعر نفسه أثرًا من آثار القرآن وفضل من أفضاله على النحو واللغة. وقد كان النحاة أنفسهم يعتقدون أنَّ الشعر دون القرآن في موطن الاستشهاد، وفي مجال بناء القاعدة.[1]

وقد اعتمد أبو حيَّان على المصدرين (القرآن والشعر) في تعضيد القطاع النحويّ في الموضع الواحد بنسب متفاوتة، من ذلك توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ ﴿٣٠﴾﴾ البقرة: ٣٠؛ ظاهر قوله: (في الأرض) الأرض كلّها وهو قول الجمهور، وقيل أرض مكّة، وروى ابن سابط هذا التفسير بأنَّها أرض مكَّة مرفوعًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ فتكون الألف واللام للعهد، نحو قوله: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِي ﴿٨٠﴾﴾ يوسف: ٨٠، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴿٢١﴾﴾ يوسف: ٢١ ، وقوله: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِي ٱلْأَرْضِ ﴿٥﴾﴾ القصص: ٥، وكقول الشاعر:

يقولون لي أرض الحجاز جديبةٌ فقلت وما لي في سوى الأرض مطلبُ[2]

فهذا مثل ذلك.[3]

فجاء التعضيد الثنائيّ، القرآني الشعريَ؛ ولكنَّ القرآن تقدَّم على الشعر في الرتبة والعدد؛ إذ عضّد القطاع النحوي هنا بشاهدين من القرآن، تلاهما التعضيد ببيت واحد من الشعر العربيّ.

([1]) انظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط2، 1978م، ص329، 330.

([2]) البيت من الطويل، ولم يعلم قائله.

([3]) انظر: البحر المحيط، 288/1.

وجاء ذلك النمط التعضيديّ –أيضًا– في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ ﴿٤٩﴾ ﴾ البقرة: ٤٩؛ الفعل: (يذبحّون) بدل من الفعل: (يسومونكم)؛ فهذا بدل الفعل من الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴿٦٩﴾ ﴾ الفرقان: ٦٨ - ٦٩، وقول الشاعر:

متى تأتنا تلمُم بنا في ديارنا تجد حطبًا جَزْلاً ونارًا تأججا[1]

فهذا مثل ذلك.[2]

وقد جاء هذا النمط التعضيدي كثيرًا في البحر المحيط، مقدمًا التعضيد القرآنيّ على التعضيد الشعريّ أحيانًا، والعكس، ومن تقديمه التعضيد بالشعر توجيه قوله تعالى: ﴿ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ﴿٢٦٦﴾ ﴾ البقرة: ٢٦٦؛ فمذهب جمهور البصريين على حذف مبتدأ، التقدير: له فيها رزق أو ثمرات من كلِّ الثمرات، ونظيره في الحذف قول الشاعر:

كأنَّك من جمال بني أُقيش تَقَعْقَعُ خلف رجليه بِشَنِّ[3]

التقدير: كأنَّك جمل من جمال بني أقيش، حذف (جمل) لدلالة (من جمال) عليه، وحذفت (ثمرات) لدلالة (من كلِّ الثمرات) عليه، وكذلك قوله: ﴿ وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ

(1) البيت من الطويل، لعُبيد الله بن الحرّ الجَعْفيّ في الدرر اللوامع،407/2، وسرّ صناعة الإعراب، 676/2، ودون نسبة في الكتاب،86/3، وهَمْع الهوامع،221/5، والإنصاف، لابن الأنباري، ص468، والمقتضَب،61/2.

(2) انظر: البحر المحيط، 351/1.

(3) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه، ص126، وتاج العروس (وقش).

﴿مَّعۡلُومٞ ١٦٤﴾ الصافات: ١٦٤؛ أي وما أحد منا، فـ(أحد) مبتدأ محذوف و(منَّا) صفة، وما بعد (إلاَّ) جملة خبر المبتدأ.[1]

ومن هذا النمط التعضيدي –أيضًا– توجيه قول الله تعالى: ﴿قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ ٦٠﴾ البقرة: ٦٠؛ فأعيد الضمير في (مشربهم) على معنى (كلّ) لا على لفظها، ولا يجوز أن يعود على لفظها فيقال: مشربه؛ لأنَّ مراعاة المعنى هنا لازمة، لأنَّ (كلّ) قد أضيفت إلى نكرة ومتى أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى فتطابق ما أضيف إليه في عود ضمير وغيره، قال تعالى: ﴿يَوۡمَ نَدۡعُواْ كُلَّ أُنَاسِۭ بِإِمَٰمِهِمۡۖ فَتِيلًا ٧١﴾ الإسراء: ٧١، وقال الشاعر:

وكلّ أناسٍ قاربوا قيد فحلهم ونحن حللنا قيده فهو ساربُ[2]

وقال:

وكلّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دُويهية تصفرُّ منها الأناملُ[3]

وقال تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ ١٨٥﴾ آل عمران: ١٨٥

وتقول: كلّ رجلين يقولان ذلك.[4]

عضّد القطاع النحويّ بمصدرين من مصادر التعضيدهما: القرآن والشعر، فذكر من القرآن شاهدين دون الالتزام بترتيب السور في المصحف؛ إذ بدأ بمعضد من

([1]) انظر: البحر المحيط، 326/2، 327.

([2]) البيت للأخنس بن شهاب التغلبي في لسان العرب (سرب)، وجمهرة اللغة، (برس).

([3]) البيت من الطويل، للبيد بن ربيعة في ديوانه، ص143.

([4]) انظر: البحر المحيط، 392/1.

سورة الإسراء، ثم ختم بمعضِّد من سورة آل عمران، ويتوسَّط الآيتين معضِّدين شعريين.

ومن هذا النمط التعضيديّ توجيه قوله الله تعالى: ﴿وَلَوۡ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذۡ يَرَوۡنَ ٱلۡعَذَابَ أَنَّ ٱلۡقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعٗا ١٦٥﴾ البقرة: ١٦٥، حذف جواب (لو) لفهم المعنى، وذلك كثير في القرآن وفي لسان العرب، قال تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٖ قَرِيبٖ ٥١﴾ سبأ: ٥١، وقال: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ٢٧﴾ الأنعام: ٢٧، وقال: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًاۗ ٣١﴾ الرعد: ٣١، وقال امرؤ القيس:

وجِدَّك لو شيء أتانا رسولُه سواكَ ولكن لم نجد لك مدفعا[1]

فهذا مثل ذلك.[2]

عضّد القطاع النحويّ بمصدرين من مصادر التعضيد، هما: القرآن والشعر، فذكر من القرآن ثلاثة شواهد دون الالتزام بترتيب السور في المصحف؛ إذ بدأ بمعضد من سورة سبأ، تلاه معضِّد من سورة الأنعام التي تسبق سبأ في ترتيب المصحف، ثم ختم التعضيد القرآنيّ بمعضِّد من سورة الرعد المتقدِّمة على سبأ في ترتيب المصحف، ثم جاء بمضِّد شعريّ في المرتبة الثانية من حيث الرتبة والعدد، وهو بيت امرئ القيس؛ وبذلك يكون التزم في تعضيده بشواهد عصر الاحتجاج.

(1) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه، برواية (أجِدَّكَ)، ص242.

(2) انظر: البحر المحيط، 646/1.

ومن ذلك –أيضًا– توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴿١٩٥﴾﴾ البقرة: ١٩٥، الفعل (ألقى) يتعدَّى بنفسه كما قال تعالى: ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ ﴿٤٥﴾﴾ الشعراء: ٤٥، وقال الشاعر:

حتى إذا ألقت يدًا في كافر وأجَنَّ عَوْرات الثغور ظلامها[1]

وجاء مستعملا بالباء في هذه الآية. وكقول الشاعر:

وألقى بكفيه الفتى استكانة من الجوع وهْنًا ما يُمرُّ وما يُحْلي[2]

وإذا كان (ألقى) على هذين الاستعمالين فالباء زائدة عند أبي عبيدة وقوم، والتقدير: ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة، ويكون عبر باليد عن النفس كأنه قيل: ولا تلقوا أنفسكم إلى التهلكة، وقد زيدت الباء في المفعول، كقوله:

سودُ المحاجر لا يقرأنَ بالسُّورِ[3]

أي لا يقرانَ السورَ.[4]

عضّد القطاع النحويّ بمصدرين، هما: القرآن والشعر، فبدأ بالمعضِّد القرآني، ثم تلاه بثلاثة معضِّدات شعريَّة، وهنا جاء القرآن في المرتبة الأولى في التعضيد من حيث الرتبة، أمَّا الشعر فقد جاء في المرتبة الأولى من حيث العدد.

ومن هذا التعضيد ثنائي المصدر توجيه قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ

([1]) البيت من الكامل، للبيد بن ربيعة (معلقته) في ديوانه، ص231.

([2]) مجهول القائل.

([3]) شطر بيت من البسيط ، وصدره: هُنَّ الحرائر لا ربَّات أخمرة، وهو للراعي النميري في ديوانه، ص122.

([4]) انظر: البحر المحيط، 79/2.

﴿٩٨﴾ ﴾ البقرة: ٩٨، جاء اسم الله ظاهرًا، ولم يأت بأنَّه عدو؛ لاحتمال أن يفهم أنَّ الضمير عائد على اسم الشرط فينقلب المعنى، أو عائد على أقرب مذكور وهو ميكال؛ فأظهر الاسم لزوال اللبس أو للتعظيم والتفخيم؛ لأنَّ العرب إذا فخَّمت شيئًا كرَّرته بالاسم الذي تقدّم، ومنه قوله: ﴿۞ ذَٰلِكَ ۖ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ﴿٦٠﴾ ﴾ الحج: ٦٠، وقول الشاعر:

لا أرى الموت يسبق الموت شيء[1]

فهذا مثل ذلك.[2]

عضّد القطاع النحويّ بمصدرين، هما: القرآن والشعر، فبدأ بالمعضِّد القرآنيّ، ثم تلاه معضِّد شعري، شطر بيت شعري (صدر البيت)، وقد جاء القرآن في المرتبة الأولى في التعضيد من حيث الرتبة، مع تساوي المعضِّد القرآني مع المعضِّد الشعري في العدد دون تفاوت.

(1) شطر بيت من الخفيف، وعجزه: نغَّص الموت ذا الغِنى والفقيرا، وهو لعَدِيّ بن زيد في ديوانه، ص65، والدرّ المصون،381/1، ولسواد بن عُديّ في الكتاب،62/1، ودون نسبة في الخصائص،55/3، وإملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص55، وخِزانة الأدب،379/1، ومُغني اللبيب،590/5.

(2) انظر: البحر المحيط، 490/1، 491.

المبحث الثالث: المعضِّدات متعدِّدة المصادر

لم يقتصر تعضيد القطاع النحويّ في البحر المحيط على مصدر واحد من مصادر التعضيد فحسب في المواضع كلِّها، ولا على مصدرين اثنين؛ إنَّما تعدَّدت مصادر التعضيد في بعض المواضع، فجاءت التعضيد ثلاثيًّا: بالقرآن والشعر والنثر.

لقد عضّد القطاع النحويّ في بعض المواضع بطائفة من مصادر التعضيد، وفي ذلك كلِّه قد تتكافأ المصادر وقد يزيد أحدها عن الآخر.

- التعضيد الثلاثيّ: (بالقرآن والشعر والنثر):

عُضِّد القطاع النحويّ في بعض المواضع في البحر المحيط بثلاثة مصادر من مصادر التعضيد، هي القرآن والشعر والنثر، وذلك في توجيه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ البقرة: ٨، الباء في قوله: (بمؤمنين) زائدة، والموضع نصب لأنَّ (ما) حجازيَّة، وأكثر لسان الحجاز جرّ الخبر بالباء، وجاء القرآن على الأكثر، وجاء النصب في القرآن في قوله: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴿٣١﴾﴾ يوسف: ٣١ ، وقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴿٢﴾﴾ المجادلة: ٢، وأمَّا في أشعار العرب فزعموا أنَّه لم يحفظ منه إلاَّ قول الشاعر:

وأنا النذيرُ بِحِرَّة مُسْوَدَّةٍ تصلُ الجيوشُ إليكمُ أفوادَها

أبناؤها متكنِّفون أباهُمُ حَنِقوا الصدور وما هُمُ أولادُها[1]

(1) مجهول القائل في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 1/ 302.

ولا تختص زيادة الباء باللغة الحجازيَّة، بل تزاد في لغة تميم خلافًا لمن منع ذلك، وإنَّما ادَّعينا أن قوله: (بمؤمنين) في موضع نصب لأنَّ القرآن نزل بلغة الحجاز، ولأنَّه حين حذفت الباء من الخبر ظهر النصب فيه.

لقد اعتمد أبو حيَّان ثلاثة معضِّدات، أوّلها ترتيبًا النثر: (اللهجات)، وثانيها: القرآن، وهو الأوَّل عددًا ورتبة رغم تأخّره عن النثر في الترتيب، وآخرها: الشعر.

وقد تعدَّدت مصادر التعضيد –أيضًا– في توجيه قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ البقرة: ٤٨، يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثم رابط ولا تكون الجملة صفة، بل يضاف إليها (يوم) محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: (واتَّقوا يومًا يوم لا تجزي) فحُذف (يوم) لدلالة (يومًا) عليه فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به في نحو قوله: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ المرسلات: ٣٥، ونظير قوله: ﴿يَوۡمَ لَا تَمۡلِكُ نَفۡسٞ لِّنَفۡسٖ شَيۡـٔٗاۖ﴾ الانفطار: ١٩؛ فلا تحتاج الجملة إلى ضمير، ويكون إعراب ذلك المحذوف (بدلاً) نوعه: بدل كلّ من كلّ، ومنه قول الشاعر:

رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستان طلحةِ الطلحاتِ[1]

بخفض (طلحة)، التقدير: أعظُم طلحةِ، وقد قالت العرب: (يعجبني الإكرام عندك سعد) بنيَّة يعجبني الإكرام إكرام سعدٍ، وحكى الكسائي عن العرب: (أطعموا لحمًا سمينًا شاةٍ ذبحوها) أي: لحم شاةٍ، وحكى الفرَّاء عن العرب: (أما والله لو تعلمون العلم، الكبيرةِ سنة الدقيق عظمه) على تقدير: لو تعلمون علم الكبيرة سنه، فحذف الثاني اعتمادًا على الأوَّل.[2]

(1) البيت من الخفيف، لعبيد الله بن قيس الرقيَّات، في ديوانه، برواية (نضَّر) بدلا من (رحم)، ص20.
(2) انظر: البحر المحيط، 347/1.

ومن ثمَّ عضِّد التوجيه النحويّ بثلاثة مصادر، هي القرآن والشعر والنثر، أوَّلها في الرتبة التعضيد القرآنيّ، وجاء منه شاهدان، وثانيها في الرتبة والعدد: التعضيد الشعريّ، وآخرها في الرتبة وأوَّلها في العدد: التعضيد النثريّ، وهو ما حكي من العرب من الكلام المنثور؛ حيث جاء منه ثلاثة شواهد.

- **نائج البحث:**

تمخَّض البحث في موضوع: **معضِّدات القطاع النحويّ في البحر المحيط لأبي حيَّان (سورة البقرة نموذجًا)**، عن النتائج الآتية:

1- تختلف المعضِّدات عن الشواهد؛ فالشاهد النحويّ أتي به النحاة للتقعيد وهو يمثِّل المستوى الأوَّل؛ أمَّا المعضِّدات فقد ساقها النحاة والمفسِّرون من أجل غرض آخر هو التقوية والتأكيد والمساندة والدعم والتعزيز والتأييد وزيادة البيان والإيضاح والتقرير، وهي تمثِّل المستوى الثاني.

2- قد تبدو مصادر التعضيد هي مصادر الاستشهاد نفسها، مع اختلاف الوظيفة بينهما، فمصادر الاستشهاد يؤتى بها من أجل الاستشهاد على رأي نحوي أو قاعدة نحويَّة؛ بينما مصادر التعضيد يؤتى بها لتعضيد شاهد؛ من أجل التأكيد والتقوية والتعزيز والدعم والتأييد والاستئناس وزيادة التوضيح، لا من أجل الاستشهاد.

3- عضّد القطاع النحويّ في بعض المواضع في البحر المحيط بمصدر واحد: (القرآن – القراءات – الشعر – النثر)، وفي مواضع ثانية عضّد بالجمع بين مصدرين من مصادر التعضيد، وفي مواضع أخرى عضِّد بطائفة من مصادر التعضيد، وفي ذلك كلِّه قد تتكافأ المصادر وقد تتفاوت فيزيد أحدها عن الآخر.

4- يتَّسم منهج أبي حيَّان في التعضيد القرآنيّ للقطاع النحويّ، بأحاديَّة المصدر (القرآن)، مع تعدُّد الشاهد (ثنائيّ – ثلاثيّ – رباعيّ)، فلم يكن التعضيد القرآني

في البحر المحيط من قبيل التعضيد أحادي المصدر (القرآن)، أحادي الشاهد (شاهد واحد)؛ إنما تجاوز ذلك إلى **أحادية المصدر مع ثنائيَّة الشاهد أو تعدُّده.**

5- يتَّسم منهج أبي حيَّان في التعضيد القرآنيّ بعدم التزام ترتيب السور في المصحف في أثناء التعضيد، وعدم الالتزام بترتيب الآيات في السورة الواحدة؛ لأنَّه عضَّد التوجيه النحوي في الآية رقم (266) من سورة البقرة بالآية رقم (28) من السورة نفسها.

6- استنتج الباحث في أثناء بحث ظاهرة التعضيد في القطاع النحويّ أمرين، **أوَّلهما:** التفاوت بين مصادر التعضيد في عدد الشواهد. **وآخرهما:** التنوُّع في ترتيب المعضِّدات ثنائيَّة المصدر.

7- يعدُّ الشعر العربيّ أحد المصادر الرئيسة التي عضّد بها القطاع النحويّ في البحر المحيط، إذ كان للشاهد الشعري (البيت – البيتين – صدر البيت – عجُز البيت) دور رئيس في تعضيد الوجه النحويّ، دون التصريح باسم الشاعر، إنما استخدم أبو حيَّان عبارتين، هما: (قال الشاعر – قول الشاعر)، وكأنَّه لم يأبه بنسبة البيت إلى قائله، إنَّما هدفه تعضيد القطاع النحويّ بأشعار العرب.

8- عضّد القطاع النحويّ في البحر المحيط بمعضِّدات شعريَّة، كلُّها لشعراء عصر الاحتجاج والاستشهاد (الجاهليّ، والمخضرم، وصدر الإسلام)، مثل: زهير بن أبي سلمى، وحسان بن ثابت، وامرئ القيس، وعنترة بن شداد، وعروة بن الورد، ولبيد بن ربيعة، وعبد الله بن الزَّبعرى ... سواء أكان المعضِّد بيتًا أم بيتين أم شطر بيت (صدرًا كان أو عجزًا).

9- جاءت القراءات القرآنيَّة مصدرًا رئيسًا من مصادر التعضيد في البحر المحيط، مع التصريح باسم القارئ، دون الاعتداد بنوع القراءة، فلا فرق بين القراءات المتواترة والشاذَّة في التعضيد، ولا فرق بين القراءة السبعيَّة والقراءة العشريَّة والقراءات الأخرى.

10- تعدُّ المعضِّدات النثريَّة: القول المشهور أو الحكمة أو اللهجة العربيَّة أو المثل أو الأثر، الذي جيء به تأكيدًا لوجه نحويّ وتعضيدًا له، رافدًا من روافد تعضيد القطاع النحويّ الرئيسة في البحر المحيط؛ إذ عزَّز بها أبو حيَّان آراءه وتوجيهاته ودعَّمها دون النظر إلى مذهب من رواها، بصريًّا كان أو كوفيًّا أو غيرهما؛ إنَّما احتج بكلِّ ما رواه أحد الثقات من العرب.

المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تح: مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، د.ت.
- الاستشهاد النحوي بأقوال الصحابة عند الإمام بدر الدين العيني في ضوء كتابه عمدة القاري شرح صحيح البخاري، د/ محمد بن عبد القادر هنادي، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، العدد (8)، 2016م.
- الاستشهاد والاحتجاج باللغة (رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث)، د/ محمد عيد، عالم الكتب، ط3، 1988م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، قرأه وعلق عليه: د/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2006م.
- أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن عليّ بن محمَّد ابن حمزة الحسني العلوي (ت 542هـ)، تحقيق ودراسة: د/محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992م.
- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العُكبريّ (ت 616هـ)، راجعه وعلَّق عليه: نجيب الماجدي، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، 2007م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين، لأبي البركات بن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق ودراسة: د/جودة مبروك محمَّد، راجعه: د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2002م.

- أهمية الشاهد النحوي في تفسير القرآن الكريم، (تفسير جامع البيان لابن جرير الطبري) نموذجًا، د/ لخضر روبحي، الأثر، مجلة الآداب واللغات، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد(6)، مايو، 2007م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الزبيدي، تح: علي هلالي، مراجعة: عبد الله العلايلي وعبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1987م.
- تأويل مُشْكِل القرآن، لأبي مُحَمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ)، شرح ونشر وتحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1973م.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، قرظه: د/ عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيورت، لبنان، ط1، 1993م.
- جمهرة اللغة، لابن دُرَيد (ت321هـ)، حققه وقدم له: د/ منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.
- الحُجَّة في القراءات السبع، لعبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق وشرح: د/عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيرت، لبنان، 2000م.
- الحُجَّة للقرَّاء السبعة، لأبي عليّ الحسن الفارسيّ (ت377هـ)، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودققه: عبد العزيز رَبَاح، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1993م.
- خِزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البَغدادي (ت1093)، تحقيق وشرح: الشيخ عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1996م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جنّي (ت392هـ)، تح: محمَّد علي النجَّار، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب، ط4، 1999م.
- الخصائص، لأبي الفح عثمان بن جني، تح: د/ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ت.
- الدرّ المصون في عُلوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تح: د/ أحمد مُحَمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.
- الدُّرر اللوامع على هَمْع الهوامع على شرح جمع الجوامع، لأحمد بن الأمين الشَّنقيطي (ت 1331هـ)، وضع حواشيه: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، 1999م.

- ديوان الراعي النميري، جمعه وحققه: راينهرت فايبرت، يطلب من دار فرانتس شتايتنر بفيسبادن، بيروت، لبنان، 1980م.
- ديوان النابغة الذبياني، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، د.ت.
- ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف، القاهرة، 1990م.
- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: أ/ عبدأ مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: أ/ حسن علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيَّات، تحقيق وشرح: د/ محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان عَدِيّ بن زيد، حققه وجمعه: محمَّد جبَّار المعيبد، دار الجمهورية، بغداد، 1965م.
- ديوان عروة بن الورد أمير الصعاليك، دراسة وشرح وتحقيق: أسماء أبو بكر محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998م.
- ديوان لبيد بن ربيعة، شرح الطوسي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحتَّى، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
- سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، دراسة وتحقيق: د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1993م.
- الشاهد اللغوي، يحي عبد الرؤوف جبر، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد (2)، العدد (6)، 1992م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
- شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، لأبي علي بن الحسن المرزوقي (ت421هـ)، علق عليه وكتب حواشيه: فريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

- شرح ديوان عنترة، للخطيب التبريزي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: مجيد طرَاد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1992م.
- شعر عبد الله بن الزَّبَعْرى، د/ يَحي الجبوري، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1981م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د/ خالد عبد الكريم جمعة، الدار الشرقية، القاهرة، ط2، 1989م.
- الشواهد في الدرس اللغوي العربي: أهميتها أنواعها ووظيفتها، د/ مليكة بن عطاء الله، مجلة الذاكرة، مخبر التراث اللغوي والأدبي في الجنوب الشرقي الجزائري، العدد (10)، يناير 2018م.
- شواهد لغات العرب في النحو، د/ الحسين النور يوسف، مجلة كلية الاداب، جامعة الخرطوم، العدد (21)، ديسمبر 2003م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط2، 1978م.
- الكامل، لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرِّد (ت285هـ)، حقَّقه وعلَّق عليه وصنع فهارسه: د/محمَّد أحمد الدالي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1997م.
- الكتاب، لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- لسان العرب، جمال الدين محمد بن منظور، دارصادر، بيروت، د.ت.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
- المُخَصَّص، لابن سِيْدَه (ت458هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، د.ت.
- مصطلحا الشاهد والاستشهاد: المفهوم، والأنواع، والوظائف، د/ الصالحي عبد الرازق، دراسات مصطلحية، العدد (6)، 2006م.
- معاني القرآن، لأبي زكريَّا يَحي بن زياد الفرَّاء (ت207هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومُحَمَّد علي النجَّار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، والهيئة العامَّة المصريَّة، للكتاب، ط2، 1980م.

- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق وشرح: د/عبد اللطيف مُحَمَّد الخطيب، السلسلة التراثيَّة، الكويت، 2000م.
- المقتضب، لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المبرِّد (ت285هـ)، تح: مُحَمَّد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، ط3، 1994م.
- من أسرار اللغة، د/ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.
- موقف النحاة من الشاهد النحوي في القراءات القرآنية بين القبول والرفض، د/ زيد خليل القرالة، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، بقسم الآداب والفلسفة، العدد18، جوان 2017م.
- موقف نحاة طور النشأة من الشاهد القرآني، حسين أحمد بوعباس، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 2016م.
- النحاة والشاهد القرآني: دراسة في ضوء حروف المعاني، د/ جمال محمد عبد العزيز مصطفى، مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (8)، العدد (4)، 2015م.
- النحويون وشواهد الشعر، عباس هاني الجراخ، الذخائر، العددان 27، و28 صيف – خريف 2006م.
- هَمْع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق وشرح: د/عبد العال سالم مكرم، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1993م.
- وظيفة الشواهد النحوية في كتاب المقرب لآبن عصفور، د/ يونس عبد مرزوك، مجلة ديالي، العدد (54)، 2012م.